

طاهر المصري يؤيد في حوار مع الغد علاج "الكي" لتحرير المحروقات



**رئيس الوزراء الأسبق: على الحكومة استعادة ولايتها العامة وليعلم الوزراء أنهم
سياسيون لا موظفون**

- تصريحات بوش حول التعويضات خطرة ولا يحق له التنازل عن حق العودة
- الدولة الأردنية، رغم التشاؤم، تريد إنجاح "انابوليس" لإبعاد شبح الخيار الأردني
- "شد أعصاب" رسمي تجاه الإصلاح الداخلي ومطلوب الموازنة بين الامن والإصلاح
- التنافس بين "الديجتال" والمحافظين مفهوم إذا اتفقوا على مفاهيم إدارة الدولة

حاوره: ماجد توبة وفرح عطيات

لا يتردد رئيس الوزراء السابق طاهر المصري في التأكيد على أنه سيلجأ لتحرير قطاع المحروقات، لو كان رئيساً للوزراء حالياً. فهو يؤمن كرئيس الوزراء المهندس نادر الذهبي أن "علاج الكي" هو المتاح الآن لمواجهة تزايد عجز الموازنة في ظل ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

لكن المصري يعتبر أن شبكة الأمان الاجتماعي التي وضعتها الحكومة لمواجهة الغلاء المتوقع لم تراع كل شرائح المحتاجين للدعم، بل ركزت على موظفي ومنتقادي القطاع العام. ويقول إن المطلوب "تحقيق العدالة الاجتماعية، التي لم يعد أحد يتحدث عنها بسبب تحرير الأسواق والعولمة".

وينتقد المصري، في حوار مع "الغد" توسع الحكومات في النفقات إلى درجات تفوق إمكانيات الأردن. بل ويذهب لانتقاد "انتشار مظاهر الثراء والإنفاق في بلد يعاني عجزاً كبيراً في موازنته".

ويدعو المصري رئيس الوزراء إلى إعادة الاعتبار للحكومة بحيث تكون صاحبة الولاية العامة كما أراد الدستور. وأن يخرج الوزراء من "عقلية الموظف" إلى فضاء السياسي وراسم

السياسات.

ويرى أن ثمة حالة من "شد الأعصاب" في تعامل الدولة مع قضية الإصلاح الداخلي. ويرجعها إلى "الوضع الإقليمي الخطر الذي يقلق صانعي القرار". بيد أن المصري يميل إلى "الموازنة بين الاحتياجات الأمنية والإصلاحية من دون طغيان أحدهما على الآخر". ويرفض أيضا ربط تعديل قانون الانتخابات النيابية بحل القضية الفلسطينية وحسم جدل المواطنة للاجئين الفلسطينيين.

وفلسطينيا، لم يتردد المصري في الإعراب عن تشاؤمه من إمكانية توصل حركتي فتح وحماس إلى وقف الشرخ الذي يزداد تعمقا. ويجزم أن "لا مستقبل" لسيطرة حماس على قطاع غزة، الذي جرى في تموز (يوليو) الماضي.

وفيما يلي نص الحوار:

* نقف على أعتاب أصعب فرار اقتصادي تواجهه الحكومة وأي حكومة، ويتعلق بتحرير أسعار المحروقات، برأيكم أليس هناك علاج غير هذا الكي؟

- المصري: لا شك أن ذلك بعد كيا. إلا أن ما تواجهه الحكومة والفرد الأردني حاليا ناجم عن تراكم سياسات سابقة، مالية واقتصادية خاطئة، أوصلتنا إلى هذا الوضع.

لقد حذر كثيرون وباستمرار من الوصول الى هذه النتائج.

وإذا بحثنا عن مخرج فلن نجد سوى الكي. المشكلة الرئيسية تكمن في حجم الإنفاق الحكومي المتزايد، والذي كان ظاهرا في موازنات الدولة للأعوام السابقة، ما يعد أمرا غير صحي، ويفوق إمكاناتنا.

هنالك أسباب عالمية خارجة عن إرادة الحكومة تفرض جزءا من الواقع الذي نعانيه، منها الارتفاع غير المعقول لأسعار النفط، إضافة لغاء سعر اليورو بما يرفع قيمة مستورداتنا. كذلك ارتفعت أسعار المواد الأولية والغذائية عالميا جراء عوامل متعددة، ما يفرض على المجتمع المحلي تحمل بعضا من نتائجها.

* تضاعفت موازنة الدولة منذ العام 2002 بنسبة 100%، هل تعتقد أن تضاعف حجم الموازنة أمر طبيعي؟

- المصري: ليس أمرا طبيعيا، فالإنفاق وزيادة المصروفات المتكررة يعد أساسا للمشكلة الحالية، وبعض المدارس المالية والفكرية، التي يتبناها مسؤولون في صناعة القرار تقول إن زيادة الإنفاق ترفع معها حركة الاقتصاد، بينما مدارس أخرى تعتبر أن زيادة حجم الإنفاق غير المدروس تساهم في رفع قيمة التضخم.

وإذا فلت عقال التضخم فلا يمكن الإمساك به، ويصبح عملية شاقة جدا، ومرت دول عدة في تلك التجربة.

إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه الان فسيرتفع التضخم من 6% العام الماضي الى 10% العام الجاري، وهو امر له انعكاس على زيادة الأسعار وفوائد البنوك وغيرها.

أعتقد أن ما يراه المواطن والزائر للأردن لا يصدق، فالبلد تعاني من عجز كبير في موازنتها في وقت تنتشر مظاهر الثراء والإنفاق. فاتورة النفط أصبحت ضخمة جدا ومع ذلك فافتناء السيارات الحديثة وغيرها ظاهرة تزداد ولا تنقص، جميعها تولد عينا. علينا التفكير جديا في مسألة ترشيد الاستهلاك، لأن المجتمع المحلي أصبح مجتمعا مستهلكا بصورة كبيرة، وهذا لا يعكس حال الاقتصاد الأردني بأي شكل.

* لو كنت رئيسا للوزراء الان، هل ستقدم على خطوة تحرير المحروقات كاملا رغم آثارها الاجتماعية والمعيشية وربما السياسية؟

- المصري: رجل الدولة مفوض من قبل جلالة الملك والشعب (عبر البرلمان) بإدارة شؤون الدولة والحفاظ على مصالحها، ولذلك يجب أن يقوم بهذه المهام مهما كانت الأمور صعبة. لو وجدت اليوم في الحكومة فلن يكون أمامي مخرج سوى زيادة تلك الأسعار. ولكنني أيضا بنيت، كما فعلت الحكومة، شبكة أمان اجتماعي. لكنني لا أعتقد أن الشبكة ستصل إلى

المواطنين كافة، فهي ستصل الى المستفيدين الأوائل وهم الموظفون والمتقاعدون في القطاع العام، لكن هناك قطاعات واسعة جدا من المواطنين ليسوا موظفين ولا يستفيدون من هذه الزيادات والشبكة.

نحتاج في كثير من الأحيان إلى استخدام "الكي"، ولو كنت رئيسا الان للجات إلى ذلك الحل، مع تطبيق إجراءات أخرى لمنع تكوين تلك الظروف. علاج مستمر على مدى سنوات طويلة، وبما يعني الاهتمام بالجوانب الاقتصادية بطريقة مختلفة عن مفاهيم تحرير الاقتصاد التي طبقناها، بحيث يعكس اهتماما أكبر بتحقيق العدالة الاجتماعية، التي لم يعد احد يتحدث عنها بسبب تحرير الأسواق والعولمة.

* في ظل تحرير النفط والاستمرار بالسياسات ذاتها والتوسع في الإنفاق، أين ترى الأردن بعد عامين أو عشرة أعوام؟

- المصري: أنا لست اقتصاديا، وإنما أتحدث عن تلك الأمور من وجهة نظر سياسية اجتماعية، لا أريد أن أنشاءم، وقعنا في مأزق عام 1988 واستطعنا التغلب عليه عبر الإصلاح الاقتصادي، الذي يعد عملية مؤلمة للموازنة والدولة والمواطن، ونحن لا نريد أن نعرض الخزينة أو المواطن مرة أخرى لمثل ذلك الوضع.

يجب دراسة القفزات في الإنفاق من خلال التخطيط الإستراتيجي ويجب مراجعة الموازنة بشكل دقيق حتى لا نعود الى برنامج شد الأحزمة (التصحيح الاقتصادي) مرة أخرى وبصورة قاسية، فالبواذر موجودة لكن لا يجب السماح بذلك.

* هل تعتقد ان تضارب الصلاحيات والرؤى في التخطيط الاقتصادي ووجود أكثر من عقلية اقتصادية وإدارية في إدارة الشأن الاقتصادي لدينا، او ما تسميه أنت أحيانا بسحب جزء من صلاحيات الحكومة رغم انها صاحبة الولاية العامة، يتسبب في زيادة حجم الإنفاق وتعميق الازمات الاقتصادية والمعيشية؟

- المصري: المفهوم الدستوري ثابت في أن الولاية العامة بيد مجلس الوزراء، وفي ذلك حكمة بالغة ساهمت في استقرار ونمو الأردن إلى جانب عوامل أخرى.

لا بد من إعادة هذا المفهوم إلى حيز التنفيذ. كان هناك أحيانا حكومة ضعيفة، الى درجة ان المواطنين تحدثوا في ضعفها ما اضطر جهات عليا إلى دفع العمل والتنفيذ والإجراء للتعويض عن ضعف الحكومة.

وأنا متفائل ان الحكومة الحالية ستعيد مفهوم الولاية العامة إلى الواقع الطبيعي.

من المهم ايضا أن لا يتصرف الوزراء كالموظفين. فهم يديرون شؤون البلد بكل قضاياه، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، ويرسمون السياسة بجوانبها كافة، الداخلية والخارجية وتوجيهات من جلالة الملك.

* ينتقد مراقبون وسياسيون ما يعتبرونه حالة من التضييق السياسي والإعلامي وحرية التعبير عبر فعاليات شعبية فيما يخص قضية المحروقات ورفع الأسعار، وذلك بالرغم من ان الحكومة مقبلة على تضييق آخر اقتصادي عبر قرار المحروقات ورفع. هل تتفق مع هذا الرأي، وهل تستقيم الأمور بذلك حسب رأيكم؟

- المصري: يوجد نوع من شد الأعصاب، بسبب الوضع الإقليمي الخطر، ولأن الأردن محاط ببؤر ملتهبة، الأمر الذي يخلق صانعي القرار وجميع المواطنين، خاصة أن الأردن اتصف بالاستقرار والأمان لعقود طويلة، ما يتطلب جهدا ومشقة كبيرة للحفاظ على هذه الميزة.

ثمة تقييمات مختلفة لهذا الوضع ولسبل ضمان الاستقرار. ثمة رأي مع شد العيار والبراعى حتى لا نسمح للتطرف والعوامل الخارجية أن تتغلغل في بلادنا، وفي بعض المواقع. ورأي آخر يدفع باتجاه ان الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي يعد الأسلم للمحافظة على المكتسبات من قبل الأفراد عبر إدخالهم في عملية التطوير والقرار.

الرأي الأول ينطلق من أننا مررنا بتجارب شبيهة في الماضي، عندما وجدت منظمات فدائية وسياسية مرتبطة بدول وجهات تتدخل من خلالها، ويتم تمويلها من الخارج وعانى الأردن من ذلك كثيرا، قبل ان يتمكن من التغلب عليه، وصاحب هذا الرأي لا يرغب بتكرار تلك الحفبة، خصوصا أنه يرى ان هناك تنافسا وساحات صراع بين النفوذيين الإيراني والأميركي في المنطقة، وسط حالة من الإحباط الشعبي وحمود العملية السلمية وتراجعها، وعوامل

اجتماعية وسياسية اخرى.

وثمة من يقول إنه تعلم من الماضي ولن يسمح بتكرار هذا الأمر، وخاصة أن المحاولات ذاتها تجري بأشكال متعددة ومختلفة.

أما وجهة النظر الأخرى، التي تنادي بالإصلاح، وعبر عنها من خلال الأجنحة الوطنية ونشاطات كثيرة فتذهب إلى أن العالم متغير والمنطقة والشعب الأردني قد تغيرا بحيث أصبح الشعب الأردني يتمتع بالوعي والثقافة الديمقراطية ويستطيع أن يتحمل ويشارك بإيجابية.

اعتقد ان علينا ان نطور أنفسنا، ونكون قذوة لكل ما يحيط بنا، في الإصلاح والديمقراطية. أنا أميل الى الرأي الثاني، لكن بسبب تلك الظروف أصبحنا مضطرين للموازنة بين الاحتياجات الأمنية والإصلاحية من دون طغيان إحداها على الأخرى.

لا يجب ان يكون المجتمع الأردني جامدا وخائفا من الجوانب الأمنية في المنطقة، بحيث تصبح مانعا لتطوره، كما لا أحيذ أن يأخذ الإصلاح شكلا سريعا وفوضويا، حتى لا يؤثر على الاستقرار، لا بد من الموازنة، ولكن اعتقد ان مثل هذه الموازنة غير موجودة الآن، وأمل أن نصل اليها مع تعزيز الإصلاح السياسي والاجتماعي والإداري.

* تطرقت للأجنحة الوطنية، هل ترى ان ثمة قوى صاغطة وشدا عكسيا أوقفت تنفيذ الأجنحة وتجميد العمل بها؟

- المصري: الأجنحة لجنة ملكية وضعت أجنحة استراتيجية لجوانب الحياة الاردنية كافة كقاعدة واستراتيجية لعشر سنوات، ولم توضع لسنة واحدة. بتفويدي جوانب كثيرة من الأجنحة، خاصة الاقتصادية والمالية تنفذ من خلال الموازنات والبرامج الحكومية.

المشكلة تكمن في الجوانب السياسية، وقد قمنا بوضع برنامج سياسي، ليس لعام واحد بل لعشر سنوات، لذلك فإن عدم تطبيقه اليوم لا يعني موته.

توصيات الأجنحة السياسية، ومنها المتعلقة بقانوني الأحزاب والانتخاب والمجتمع المدني والإعلام تناسب الأردن، قد يحتاج تنفيذها مراحل وليس دفعة واحدة. الخوف من هزات سياسية أو إدارية في المجتمع ساهم بتأخير تنفيذها. لكنني لست قادرا على فهم المخاوف من ايجاد قانون انتخاب جديد يحقق تنمية سياسية.

* ثمة رأي يطالب بتأجيل إحداث تعديل جذري على قانون الانتخاب الى ما بعد حل جدلية المواطنة، وحل القضية الفلسطينية وتبين الخيط الأبيض من الأسود في قضية اللاجئين وحق العودة.

- المصري: اشتراط حل القضية الفلسطينية لا يجب أن يكون اعتبارا في تعديل قانون الانتخاب، نحن نمارس حقنا السياسي كأردنيين على أرض الأردن، فالظروف الماضية التي كانت موجودة تخلصنا منها، وأصبحت هناك ساحة أردنية جاهزة للتعامل مع الانتخابات في الاردن ولاعتبارات أردنية.

المخاوف الأخرى تنصف بالشرعية ويمكن فهمها، ويمكن التغلب عليها، ولكن من المهم جدا أن نصل إلى مرحلة يتم فيها تقوية المؤسسة البرلمانية، عبر قانون انتخاب جديد يتعامل مع المعطيات الأردنية الحقيقية، وذلك لأن المؤسسة البرلمانية دستوريا وواقعا وسياسيا تعد صمام أمان بين القاعدة الشعبية والشارع والحكومة.

دور النواب بقضية رفع المحروقات يعمل على عقلنة القرار الحكومي، وهو حلقة الوصل بين مشاعر وحاجات الناس والتزامات الحكومة. عندما تكون المؤسسة البرلمانية ممثلة جيدا تستطيع أن تريح الحكومة والأفراد وتصل إلى حلول وسطية ترضي الجانبين.

* الانتخابات النيابية الاخيرة كانت الأكثر جدلا، وماتزال تداعياتها متواصلة، وتحديدًا في العلاقة بين الحكومة والحركة الاسلامية. كيف تنظر الى تصاعد الأزمة لدرجات غير مسبوقه بين الاسلاميين والحكومة؟ وكيف يمكن ان نخرج من عنق الزجاجة على هذا

الصعيد؟

- المصري: هناك حبال مشدودة بين الحكومة والحركة الاسلامية، وسببها الأوضاع الإقليمية وظهور حركات إسلامية مثل حماس، لها تفاعلات وتداعيات على الساحة الأردنية.

هناك أيضا مشاعر وتخوفات رسمية من أن بعض الفئات الاسلامية، أو جانباً من الحركة له ارتباطات أو تأثيرات آتية من الخارج، لذلك ترى هذا التشدد في العلاقة مع الحركة، تجنباً حسب وجهة النظر الرسمية للتأثر بالصراعات الآتية من الخارج وحماية للساحة الأردنية من آثار البؤر الساخنة إقليمياً، وهو امر كما قلنا ترى الحكومة أنها لا تريد التساهل فيه.

الادارة الأردنية تعاملت وستبقى تتعامل مع العقلانية الاسلامية كما عرفناها سابقاً، وجاء شد الحبال لأن الدولة لا تريد أن تطغى الفئات المتشددة، وأقولها بين قوسين، بالحركة عليها، وكانت تتمنى تقدم المعتدلين بما يعكس حقيقة موقف الحركة وحقيقة ذلك التفهم بين الطرفين خلال العقود الماضية.

واعتقد انه وضمن سعينا جميعاً للحفاظ على الأمن والاستقرار، وضمن التهيئة لظروف قادمة سواء اقتصادية اجتماعية محلية، أو سياسية إقليمية تتعلق بالقضية الفلسطينية وغيرها، فإن على الطرفين، الحركة الاسلامية والحكومة تفهم ذلك، بحيث لا تبقى الحبال مشدودة والتخوف والنزاع موجوداً. نعم هذه العملية ليست سهلة، وثمة عوامل تزيد تفاعلها بين الطرفين، لكن مصلحة الاردن تتطلب ذلك.

* هل تعتقد ان الحوار بين الحكومة والإسلاميين أخذ مداه الصحيح والحقيقي للتعامل مع الأزمة المذكورة؟

- المصري: لم يكن هناك حوار حقيقي وجدي في هذا الأمر.

* ثمة جدل كبير دار حول خسارة الاسلاميين الكبيرة في الانتخابات النيابية، وانخفاض حضورهم النيابي الى ستة نواب فقط، الحكومة ومحللون يرون ان هذه النتيجة تعكس واقع الاسلاميين وتراجع شعبيتهم في الشارع، خاصة بعد سيطرة حماس على غزة بالقوة، في حين يلقي الاسلاميون، ويؤيدهم محللون آخرون، المسؤولية على التزوير والتجاوزات الكثيرة. وثمة رأي ثالث يجمع بين وجهتي النظر السابقتين، أين أنت من هذا الجدل؟

- المصري: الحكم على هذا الشأن ليس سهلاً، ولكن هناك شرائح سياسية واسعة في الاردن لم تتفق مع ما فعلته حماس في غزة، وبالتالي ارتباط وضع المتشددين في الحركة الاسلامية بحماس في أذهان الأفراد يعد عاملاً مهماً.

شعوري القوي أن الدولة الأردنية لم تنظر في الشكوك والمخاوف بصورة متساوية لشرائح الحركة الإسلامية كافة، بل توجهت بتلك الشكوك للجهات أو الزوايا التي تعتبرها متشددة، والتي تنظر بتشكك إلى ارتباطها بحماس سواء في غزة أو دمشق أو جوانب أخرى من الإقليم، وإمكانية تأثيرها على الساحة الأردنية وتدخلها فيها، الأمر الذي رفضته الدولة، وهي مستعدة للسير الى نهاية الطريق لمقاومة مثل هذا التأثير أو الاختراق.

اعتقد ان الدولة فرقت بين هذا وذاك، وكان يهمها أن تظهر تلك العناصر المعتدلة بقوة، وأصبح ذلك الاحتكاك بين جناحي الحركة الاسلامية.

أنا شخصياً كنت أتمنى ان أرى عدداً أكبر من الاسلاميين ينجحون في الانتخابات، لأن ذلك يعطي نوعاً من التعددية السياسية المشروعة والمقبولة، والتي لا تشكل تهديداً على النظام العام.

* في سياق قريب، ثمة رأي تحدث عن أن الصوت الاردني من أصول فلسطينية، وخصوصاً في المدن الرئيسية كعمان والزرقاء والرصيفة والمخيمات يصب بشكل رئيسي لمرشحي الحركة الاسلامية، هل تتفق مع هذا الرأي؟

- المصري: العنصر الكبير في الدعم الشعبي للحركة الاسلامية يأتي من الأردني من أصل فلسطيني، وذلك لخلفية دينية وليست سياسية، فالظروف المعيشية لهذه الشرائح، واحباطاتها وتعلقها بالقضية الفلسطينية، التي تبدو بعيدة عن الحل، اضافة الى عدم الاندماج السياسي الحقيقي، كلها أسباب تدفعهم الى احباطات معينة وتؤدي بهم الى

البحث عنم يقدم لهم الحل، والمتمثل هنا في الاسلام.

* في المدن الرئيسية تلك، كان لافتا التراجع في نسبة المشاركة بالانتخابات، هل فعلا يعكس ذلك اغتراب هذه الفئة من المواطنين، كيف تنظر لذلك؟

- المصري: نسب الاقتراع في المناطق الأخرى كانت عالية لاعتبارات عشائرية، والمدن بجميع أنحاء العالم تنخفض فيها نسبة المشاركة لاعتبارات كثيرة. ولا اعتقد ان لها علاقة في حالتنا بموضوع الاغتراب أساسا.

في هذا الجانب المطلوب ضرورة تكوين فئات لدى الأفراد أن هذا البرلمان يمثلهم ويقوم بدوره التشريعي والمساءلة، على أن العديد من الناس فقد الثقة بهذه المؤسسة باعتبار أن النائب أصبح لقبه نائب خدمات وعشائر.

كذلك، موضوع المال في الانتخابات الاخيرة، لعب دورا كبيرا وانعكس على الناجحين ونظرة الأفراد ترسخت بان من يملكون المال هم الذين ينجحون. وهذه نظرة خطيرة يجب التعامل معها بجدية لتجنبها في المرات القادمة، إذ يجب أن يتمتع النائب بالجرأة والكفاءة السياسية والخبرة، وهي أمور تتوفر في العديد من النواب الحاليين.

* فقدان الثقة بدور مجلس النواب لدى المواطنين؛ هل تعتقد أنه كان له اثر في زيادة ظاهرة شراء الأصوات؟

- المصري: ليست عدم ثقة فقط، وإنما لا مبالاة من قبل المواطنين، وحتما على الحكومة دور لأن توقف نقل الهويات بهذا الشكل، باعتباره أمرا مهينا للنظام العام وللعملية الانتخابية، وأحدث تشوهات كثيرة جدا.

وتنبهنا في الأجنحة الوطنية لذلك، ووضعنا مبدأ عاما، يؤكد ضرورة وقف هجرة دفاتر العائلة عبر قرار حكومي، بحيث يكون تصويت واقتراع الناخب فقط بمكان عمله أو سكنه، اعتقد أن هذه خطوة ثورية تؤدي إلى تمثيل حقيقي في مجلس النواب.

سنجد اعتراضات كبيرة على ذلك، لكن على الحكومة ضمان عدم تكرار ما رأيناه في الانتخابات الاخيرة.

* قضية الصراع بين النخبة السياسية الاردنية، بين حرس قديم وحديث واصلاحيين، وطبقة اطلق عليها البعض "الديجتال"، كيف ترى هذا الجدل؟

- المصري: اذا كان هذا الاختلاف ضمن مدارس فكرية سياسية واقتصادية واجتماعية فهو مشروع. لكن في الأحوال كافة، ومهما كانت المدرسة الفكرية فيجب وجود قواعد عامة متفق عليها، لأن موضوع ادارة شؤون الدولة هام جدا. لا بد ان تكون ادارة الدولة متماسكة، هناك موازنة وقرارات وقوانين، وادوار اجتماعية وسياسية واقتصادية للدولة، وليس من السهل الإتيان بأي كان، مهما كانت عبقريته ليدبر الدولة من لا شيء، فلا بد أن تكون مبنية على تلك القواعد وتأتي من خلال الخبرة عبر الزمن.

التساؤل؛ هل هذه المدارس الفكرية تتقيد بمفهوم ادارة الدولة؟ أنا لا أجيء، بل اطرح تساؤلات. نعم التغيير لا بد منه، والفرد ليس مخلدا في موقعه، ويجب أن يترك المكان لغيره، الذي لن يكون نسخة عن سابقه لأن طبيعة الحال التغيير، والمهم ان يكون ضمن الإطار العريض لمفاهيم إدارة الدول وتسيير شؤونها.

* لو عرجنا الى الغرب، الأقرب لنا، كيف ترى أفق تعميق الشرخ بين حماس وفتح، وما هو المخرج من الأزمة الفلسطينية؟

- المصري: جميعنا نطرح ذات التساؤل. ولكنني أعتقد أن لا احد يملك أجابته. عندما قامت حماس بحركتها في غزة كان واضحا ان حركتها لا مستقبل لها. ولا بد أن تعلم حماس أنه ليس لها مستقبل في وضعها الحالي. بالعكس الآن اولمرت يتغطى بهذا الوضع وينفذ الأمر الواقع ويوقع اللوم أمام العالم وأجمعه على الفلسطينيين.

لا أريد استخدام التعبير الذي أصبح مبتذلا، وهو ضرورة إجراء تنازلات متبادلة او قاسية

وصعبة من قبل حماس وفتح. فلا بد لحماس أن تعي ان هذا الوضع لا يمكن ان يستمر، ويجب إيجاد ترتيب آخر لردم الهوة بين الجهتين والتعامل مرة أخرى على اساس فلسطيني واحد، فلا يعقل أن تكون فلسطين مجزأة بين صفة عربية وغزة. وتبادل اللوم والاتهامات لن يفيد.

* لكن؛ هل أنت متفائل بوصول الازمة الفلسطينية الداخلية الى حل؟

- المصري: لست متفائلا، وللأسف هذه الأزمة تتعمق، وهناك عوامل اخرى خارجية تؤثر على سير الأحداث هناك وعلى الاطراف كافة، وهي تأثيرات ليست لصالح القضية.

* تصريحات الرئيس الاميركي جورج بوش الأخيرة حول حق العودة وتركيزه على التعويض من دون حق العودة، هل تعكس رغبة أميركية في إنهاء موضوع اللاجئين وحق العودة؟

- المصري: هذه التصريحات خطيرة، لكنها ليست ملزمة لنا أو للمجتمع الدولي، فحق العودة امر ثابت بحسب الشرعية الدولية. ولا يستطيع بوش ان يقرر وحده في قضايا مصيرية تتعلق بالحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

من المؤسف أن الأمر وضع عربيا وفلسطينيا بيد الولايات المتحدة فقط، فرغم أننا ننادي جميعا بالشرعية الدولية، فان السلطة الفلسطينية وكثيرا من الدول العربية باتوا يعولون كثيرا على قرار أميركا، باعتباره بداية الحل. نعم لا نستطيع الاستغناء عن الجهد الاميركي او تجاهل دورها، لكنها ليست صاحبة القرار النهائي، وثمة جوانب أخرى لا بد ان تؤخذ بعين الاعتبار.

تصريحات بوش لا تلغي حق العودة، ولا تثبت التعويضات، وللأسف (الرئيس الفلسطيني) محمود عباس في خطابه بمؤتمر انابوليس الأخير لم يركز على قضية الاحتلال، في حين قال اولمرت في ذات المؤتمر (ليس من المفترض أن أكون هنا فأطفالنا وأبنائنا يقتلون على أيدي الفلسطينيين الارهابيين)، وأصبح بذلك هو الضحية. اما ابو مازن فركز على مد يد السلام، وأسهب في الحديث عنه، من دون ان يركز على العنوان الرئيسي للقضية الفلسطينية وهو إنهاء الاحتلال، الذي كان يجب ان يتكرر بخطاب عباس مائة مرة، ولم يتطرق ايضا الى قرار محكمة العدل العليا ضد جدار الفصل، والذي له ثقل ومفهوم وعد بلغور ذاته بالنسبة للفلسطينيين.

السلطة الفلسطينية الآن في (حيص بيص) ومأزق، لأن إسرائيل كالبلدوزر تقتل في غزة وما زال الفلسطينيون يفاوضون، نعم حدث تطور جديد، بأن إسرائيل قبلت لأول مرة ان تبحث بنود الوضع النهائي، لكن هذه إشارات غير كافية او حقيقية تؤدي لنتيجة.

* جلالة الملك عبدالله الثاني كان حذر في وقت سابق من العام الماضي من ان المنطقة امام خيارين، إما السلام او الانهيار العام الحالي. فإذا لم يتحقق السلام او يبدأ على الأقل هذا العام إلى أين ستذهب المنطقة برأيك، وهل يمكن ان تذهب الى حرب ما؟

المصري: أولا، لا حروب بعد اليوم، لأنه لا توجد قدرة أو رغبة عربية على دخول حرب تحرير او تحريك، هناك قدرة إسرائيلية طاغية وعجز عربي.

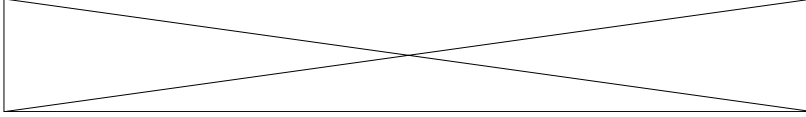
جلالة الملك، ونحن معه في هذا الشأن، قلق جدا، وعبر عن قلقه في تصريحات عدة، وحذر جلالتة من عدم تحريك القضية الفلسطينية والوصول إلى بداية حلول لها هذا العام، لذلك فقد حاول الملك جهده منذ فترة، ليس فقط من خلال خطابه المهم جدا بالكونغرس، بل منذ ما قبله وبعده، وعلى الجهات كافة، مع الادارة الاميركية أكثر من مرة، ومع الاوروبيين، وحتى مع اولمرت في لقائه الذي عقد في العقبة مؤخرا، ومع العرب. جهود ومحاولات انصبت على ضرورة إنجاح ووضع ضغوط عربية وأميركية حقيقية على إسرائيل للوصول إلى بداية حل في هذا العام.

وقلق جلالة الملك وقلقنا هو من ان عدم النجاح في العملية السلمية يعني ترسيخ الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل على الارض، فجدار الفصل أقامته حتى تستوعب وتبلغ الاراضي والحدود وتفرض أمرا واقعا على أراضي 1967 بتغيير الواقع الديمغرافي، حيث يستوطن في الضفة حاليا نصف مليون إسرائيلي، والحبل على الجرار.

الملك في دعمه لبداية الحل للقضية الفلسطينية وخلال هذا العام يسعى جاهدا لعدم جعل موضوع الجدار والمستوطنات أمرا واقعا، لأن ترسيخ ذلك يعني قبول إسرائيل بإنشاء

دولة فلسطينية مستقلة اسما، لكنها حقيقة غير مستقلة ومقطعة الأوصال.

كما ان القلق الاردني في هذا الشأن ينطلق ايضا من ان فشل المفاوضات لن يدفع لترك القضية الفلسطينية عائمة في الهواء، بل سوف تقوم جهات إسرائيلية وأميركية بعد ان تزعم انها حاولت البحث عن السلام مع الفلسطينيين بطرح خيار آخر، وهنا يطغو على السطح بشكل جدي أكثر من السابق ما يسمى الخيار الأردني أو الدور الاردني، وهذا أمر لا يرغبه جلالة الملك ولا أي أردني في الظروف والشروط الحالية. وتجنباً لإبعاد شبخ الخيار الأردني فإن الملك ونحن معه نريد إنجاح انابوليس رغم عدم تفاؤلنا.



**ان الآراء المذكورة هنا تعبر عن وجهة نظر أصحابها و لا تعبر بالضرورة عن آراء
جريدة الغد...**

مرتاج (سارة عثمان - الأردن)
sarah_1511@hotmail.com
(PM 12:17:30 2008/01/26)

سلام عليكم
إذا انت مرتاج في غيرك مولفي اكلة اليوم بس الله يخلي حكومة وتحس في هالشعب
مسكين في ناس كتير بدون اكل وبدون صوبات بس واحد شو بدو يحكي ماهو واحد مفهور
سلام عليكم

اهلا دولته (Ellissar - كوريا الجنوبية كوريا الجنوبية)
thundersto@yahoo.com
(AM 11:18:10 2008/01/26)

الله يعين الشعب على السياسيين ورجال الاعمال. اقل ما فيها انو الشعب يستفيد من
حوض الديسي مش انه بس ملك لبعض الجشعيين

بورترية لرئيس الوزراء السابق طاهر المصري بريشة الزميل احسان حلمي

الغد

قصص

الغد